دور سلطة الضبط السمعي البصري في حماية الخدمة العمومية عبر القنوات الفضائية الجزائرية

The role of the audiovisual authority in protecting the public service through Algerian satellite channels

صابر لامية
أستاذة محاضرة
جامعة سطيف 2-
البريد الالكتروني: Saber.lamia@gmail.com

تاريخ الاستلام: 2019/04/27 تاريخ القبول: 2019/05/27 تاريخ النشر : 2019/06/03

ملخص:

لقد عملت المؤسسات الإعلامية في الجزائر على تبني السياسات الاتصالية العمومية في دعم أساليب الخدمة العمومية وتكوين ثقافة الاتصال لدى المواطن، إلا أن المشهد الإعلامي في الجزائر عرف تعددية إعلامية أنعشت الساحة الوطنية وسمحت بظهور الإعلام المكتوب المستقل والذي تبنى الخدمة العمومية في إطار مبادئ المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام نحو النظام الاجتماعي الذي يحيطها، ما دفع بعجلة القطاع السمعي البصري الجزائري إلى افتتاح قنوات فضائية جزائرية عمومية، والمتتبع للشأن الاتصالي الفضائي الجزائري هو ظهور القنوات الخاصة والمستقلة، توجهت نحو إعطاء مفهوم جديد لخدمات الفضائيات الجزائرية من خلال الخط الإيديولوجي لكل قناة، والأهداف التجارية الملحوظة،القضايا السياسية المثارة وسياساتها المبنية على خدمة المواطن والمجتمع الجزائري من جهة وخدمة المؤسسات والمصالح الاقتصادية من جانب آخر.

الكلمات المفتاحية: سلطة الضبط السمعي البصري، الخدمة العمومية، الفضائيات العمومية والخاصة، الاتصال العمومي، السياسة الإعلامية.

Abstract:
This paper attempts to describe the relationship between the media and the public communication policies in supporting the public service methods and the formation of a culture of communication with the citizen

The political and legislative scene in Algeria allowed the opening of space for Algerian satellite, which required the establishment of the audiovisual authority

The follow-up of the Algerian space communication is the emergence of private and independent channels, where it aimed to give a new concept to the services of Algerian satellite channels through the ideological line of each channel, the remarkable commercial objectives, the political issues raised and their communication policies based on the service of the Algerian citizen and society on the one hand and the service of economic institutions and interests on the other hand.
Keywords: Audiovisual control, public service, Public and private satellite channels, public communications, media policy.

1-مقدمة:

يستهدف موضوع الخدمة العمومية والاتصال العمومي عديد إشكالات الدراسات الحديثة المطروحة على مستوى تخصصات علوم الإعلام والاتصال، لما تقدمه من بدائل لتحقيق التنمية الشاملة والدفع بعجلة نمو الدولة ، فقد أكدت العديد من الدراسات الغربية والعربية وحتى الوطنية منها إلى التأكيد على وجود علاقة لصيقة بين سياسات الاتصال العمومي عبر وسائل الإعلام بشكل عام، ومع التطور الملحوظ على مستوى التنمية المستدامة وتفعيل الحركة الديمقراطية خاصة مع التطور الملحوظ على مستوى المشهد الإعلامي وظهور القنوات الفضائية الحكومية و الخاصة والتي تبنت سياسات الاتصال العمومي في إطار الهدف الاجتماعي لوسائل الإعلام، ومع عدم الوضوح في المشهد الاتصالي الفضائي استحدثت السلطة قوانين تنظم وتراقب وتصنف هذه الوسائط الإعلامية، ومن ذلك إنشاء سلطة للسمعي البصري في الجزائر و التي طرحت في مجمل قانونها المؤرخ في جانفي 2014 لتنظيم قطاع السمعي البصري وما يتضمنه من محتوى إعلامي إخباري، خدمي أو اجتماعي.

وفي هذه الدراسة وكمحاولة لتفسير موضوع علاقة سلطة الضبط السمعي البصري بالفضائيات الخاصة ومدى تحقيقها لأهداف الاتصال العمومي واهتمامها بتمرير الخدمة

العمومية وانطلاقا من فرضيات منظور الاعتماد على وسائل الإعلام وإثباتا ما إذا كان لهذه الوسيلة الإعلامية الجديدة تأثير على عملية الاتصال العمومي، تم الاعتماد على العناصر التالية:

1-إشكالية الدراسة وتساؤلاتها:

تعتبر الخدمة المجتمعية من أهم الأهداف المسطرة لعلم الإعلام والاتصال منذ إرساء بنيته كعلم قائم بذاته، أين تتخذ العديد من الأطروحات النظرية أهداف خدمة المواطن والمجتمع من أولويات النظام الاتصال القائم داخل أي نسق اجتماعي مهما كانت خصوصيته، ويؤكد نموذج الاعتماد على وسائل الإعلام للعالمين "**ميلفن ديفلر**" و"**ساندرا بول روكيتش**" أهمية وسائل الإعلام في إرساء قواعد لنظام اجتماعي مستقر.

ومن المؤكد حسب بحوث الاتصال المتعددة في الدول النامية والمستقلة حديثا أهمية وسائل الإعلام في تحقيق التنمية الاجتماعية والخدمة العمومية وتحقيق السياسات التكاملية للدول في الرقي بمجتمعاتها التي عانت من ويلات الاستعمار، وكل مظاهر التخلف السياسي والاقتصادي والثقافي، وهذا ما أكدته بالتحديد مجهودات "هربرت شيلر" التي أفرزت النظرية الإعلامية التنموية والتي تؤكد أن وسائل الإعلام تبنت في الدول المستقلة حديثا سياسات اتصالية عمومية تهدف أساسا إلى تحقيق مكاسب وطنية أساسها المحافظة على الفرد والقيم والاستقرار والوطن، وهو ما تبنته وسائل الإعلام في الجزائر بعد الاستقلال.

فلقد عملت المؤسسات الإعلامية في الجزائر والمؤسسات العمومية عامة الاقتصادية منها والخدماتية في تبني سياسات تواصلية هدفها أساسا التقرب من المواطن وتفعيل عجلة التنمية الاجتماعية عموما، كما ساهمت هذه السياسات الاتصالية العمومية في دعم أساليب الخدمة العمومية وتكوين ثقافة اتصال لدى المواطن مع تدعيم الاتصالات الكاملة بينه وبين المصالح الإدارية للمؤسسة الجزائرية بصفة عامة.إلا أن المشهد الإعلامي في الجزائر شهد عدة تغيرات فرضت نفسها على الوضع العام حيث سمح قانون 1990 المنبثق أساسا من دستور 1989 والذي سمح بالتعددية الحزبية وصولا إلى تعددية إعلامية أنعشت الساحة الوطنية وسمحت بظهور الإعلام المكتوب المستقل والذي تبنى أيضا الخدمة العمومية في إطار مبادئ المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام نحو النظام الاجتماعي الذي تحيطه.كما سمح تطور البث الفضائي

العربي عموما إلى دفع عجلة الإعلام السمعي البصري الجزائري إلى افتتاح قنوات فضائية جزائرية عمومية كانت أولاها canal Algérie عام 1996، حيث ساهمت كثيرا من خلال برامجها على تدعيم الخدمة العمومية و أهداف سياسات الاتصال العمومي للمؤسسات الجزائرية الاتصالية منها والاقتصادية.

والمتتابع للشأن الاتصالي الفضائي الجزائري هو ظهور القنوات الخاصة والمستقلة ابتداء من عام 2011 حيث توجهت نحو إعطاء مفهوم جديد لخدمات الفضائيات الجزائرية من خلال الخط الإيديولوجي لكل قناة، الأهداف التجارية الملحوظة، القضايا السياسية المثارة وسياساتها الاتصالية المبنية على خدمة المواطن والمجتمع الجزائري من جهة وخدمة المؤسسات والمصالح الاقتصادية من جانب آخر، والملاحظ أيضا هو التزايد المستمر لهذه الفضائيات والتي تتخذ الصبغة الوطنية، والتي فتحت مجالا جديدا للسلطة لأن تنظر في هذا المشهد الذي يتزايد باستمرار دون قانون يحكمها أو مراسيم تضعها في مكانها المناسب وذلك سعيا منها لأن تجعل منها أيضا بابا جديدا ييسر ويفعل الخدمة العمومية لهذا استحدثت وزارة الإعلام والسلطة التشريعية في الجزائر قانون السمعي البصري الذي برز للضوء في 23 مارس 2014 والذي شرع لإنشاء سلطة ضبط السمعي البصري في الباب الثالث من لائحة القانون والتي من خلالها يمكن للدولة أن تضبط وتحمي الخدمة العمومية ومجالات واسعة تراقب فيها كل أشكال الوقوع في التضليل أو التحريض أو البرامج الغير هادفة....إلخ ومن هنا يمكن أن نطرح التساؤل التالي:

ما هي أهم مهام سلطة ضبط السمعي البصري وإلى أي مدى أسهمت في حماية الخدمة العمومية على الفضائيات الجزائرية العمومية منها والخاصة في ظل التحديات التجارية والسياسية المتبعة والمفروضة؟ و من ذلك يمكن أن نطرح التساؤلات الفرعية التالية:

- كيف هو الوضع الاتصالي العام للفضائيات الجزائرية وما هي أهم أشكال السياسات الاتصالية المتبعة من قبلها؟
- ما هي سلطة ضبط السمعي البصري؟كيف تم التشريع لها ؟ وما هي أهم انجازاتها في سبيل تنظيم الشأن الاتصالي الفضائي الجزائري وفي حماية حق المواطن في الإعلام وفي تلقي الخدمة العمومية عبر هذه القنوات؟
- ما هي أهم المعيقات القانونية،التنظيمية،السياسية التي تحول دون قيام سلطة ضبط السمعي البصري بالمهام الموكل إليها؟

1.أهمية الدراسة وأهدافها : تكمن أهمية هذه الدراسة في إبراز الدور الذي أصبحت الفضائيات الجزائرية الخاصة تلعبه على كل الأصعدة من أبسط أشكال الخدمات الإخبارية الموجهة إلى صناعات رأي عام تتشكل أساسا في إعادة صياغة المناخ السياسي في الوطن في إطار النضال الإعلامي المعروف في تحقيق حرية الرأي والتعبير، وفيما تقدمه في شتى المجلات وفي المجال الاجتماعي و الخدماتي كوسائل مميزة من وسائل الإعلام الفعالة في الجزائر التي غيرت من نمطية الإعلام الحكومي ووجهها نحو السياق الاختياري للجماهير في اقتناء الرسالة الإعلامية التي يرغب فيها.

كما تكمن أهمية هذا الموضوع في محاولة الوصول للكشف عن الوضع العلائقي بين سلطة ضبط السمعي البصري والقنوات الجزائرية ، كما تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ التعرف على خصائص قنوات البث الفضائي الجزائري الخاص كوسائل للخدمة العمومية .
- ✓ محاولة الكشف عن أهداف سلطة ضبط السمعي البصري والإجراءات التي تسعى لفرضها في إطار حماية الخدمة العمومية عبر القنوات.
- ✓ التعرف على ملامح الخدمة العمومية في برامج القنوات العمومية والخاصة.
- ✓ الكشف عن المعيقات التي تواجه الفضائيات الخاصة والمستقلة في تقديم الخدمة العمومية وأهم التحديات التي تفرض نفسها.

1. مفاهيم الدراسة:

1.4. سلطة الضبط السمعي البصري: هي لجنة تحددها وزارة الإعلام،تقوم بالمهام المحددة في المادة 54 من قانون الإعلام السمعي البصري الصادر في 23 مارس 2014 والذي ينص على المهام التالية: السهر على حرية ممارسة نشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة آنفا- السهر على عدم تحيز الأشخاص المعنوية التي تستغل خدمات الاتصال السمعي البصري- السهر على ضمان الموضوعية والحفاظ على اللغة والهوية من خلال البرامج التي يتم بثها – حماية الطفل والبرامج الخاصة به- السهر الدائم على تثمين حماية البيئة وترقية ثقافة حماية المحيط.[1]

2.4. الخدمة العمومية: يعرفها (STANTON) بقوله: "إن الخدمة العمومية هي النشاطات الغير ملموسة والتي تحقق منفعة للزبون والتي ليست بالضرورة مرتبطة ببيع سلعة أو خدمة

أخرى أي أن إنتاج آو تقديم خدمة معينة لا يتطلب استخدام سلعة مادية"، ويعرفها (**Adrian palmer**) أنها عملية إنتاج منفعة غير ملموسة بالدرجة الأساس، حيث يتم من خلالها أي شكل من التبادل لإشباع حاجة أو رغبة مشخصة لدى العميل أو المستفيد، وتعرف الخدمة العمومية بأنها المنفعة التي يحققها الفرد من مصالح معينة كالإدارة الحكومية أو المؤسسات الخدمية.[2]

3.4. **الفضائيات الخاصة والمستقلة:** البث الفضائي هو الاستلام المباشر من القمر الصناعي إلى جهاز الاستقبال أو عبر الكابل المرتبط بمحطة استقبال وتوزيع الترددات، وتعتمد ميكانيكية البث المباشر على قيام محطة بث برامج يحجز لها وقت على قمر صناعي تتعامل معه، بحيث يقوم القمر الصناعي ببث هذه البرامج في نفس وقت بثها إلى الدول التي تستقبل هذا البث.[3]

كما يعرف البث الفضائي على أنه "إمكانية الاتصال بين القطاع الفضائي وأجهزة الاستقبال مباشرة دون المرور عبر المحطات الأرضية، أو أي محطة توصيل أي أن الإرسال المرئي يصل إلى شاشات التلفزيون في المنازل مباشرة، ومن دون تدخل من قبل المسئولين، وهو صورة من صور الاشتراك في محطات التلفزيون، حيث تصل الإشارات إلى أجهزة التلفزيون في المنازل من خلال القمر الصناعي للبث المباشر، ولكي تستقبل هذه القنوات يجب توافر جهاز استقبال أو هوائي خاص للاستقبال من الأقمار الصناعية"[4].

وهي المحطات التي تبث إرسالها عبر الأقمار الصناعية لكي تتجاوز هذا الإرسال نطاق الحدود الجغرافية لدولة الإرسال حيث يمكن استقباله في دول ومناطق أخرى عبر أجهزة خاصة بالاستقبال والتقاط الإشارات الوافدة من القمر الصناعي ويمكن التقاط بثها التلفزيوني في مناطق عديدة عبر أجهزة الاستقبال والأطباق اللاقطة[5].

أما الفضائيات العمومية فهي التي تعود ملكيتها إلى حكومة الدولة ويتأتى أغلب تمويل القناة من ميزانية الدولة المالكة للقناة، أما الفرق بين القناة المستقلة والخاصة فالقناة الخاصة يتأتى رأس مالها كليا أو في معظمه من القطاع الخاص وتكون ملكيتها لرأس المال الغالب وقد يستعمل البعض كلمتي حرة أو مستقلة لكننا نرى في استخدام المصطلحين تجاوز لمفهوم الاستقلالية التي تبقى نسبية في معظم الأوقات ذلك أن مساهمة الحكومات في رأس مال هذه القنوات بشكل أو بآخر لا يكاد يغيب عن جل هذه القنوات ولئن كان الغموض يسود خارطة تمويل كل القنوات الخاصة فقد أكدت بعض القراءات أن القناة تفهم إيديولوجياتها من خلال خط تحرير الخبر.[6]

1.4. **الاتصال العمومي:** ويعرف الاتصال العمومي بأنه النشاط الاتصالي الذي يحدث في عموم الأمر عن طريق المؤسسات الإعلامية، التلفزيون العمومي والإذاعة وقدرتها على احتضان النقاش العام والمداولة الديمقراطية للقضايا التي تهم العام وتعمل على تعريفه بالموضوع وتوعيته، وربطه بالنظام والدولة...[7]

1.5السياسة الإعلامية: تعد العامل الأساسي في عمل أي وسيلة إعلامية وهي المتحكمة في نوع البرامج، التغطية الإخبارية، إعادة الصياغة....الخ.[8] وتعرف بأنها نظام من الأفكار يعبر عنه من خلال العملية الاتصالية التي تشمل القائم بالاتصال وطريقة استخدامه للنص أو اللغة أو الصورة التي تنقلها الوسيلة الإعلامية وهذه العناصر قد تكون متفرقة في الرسالة الإعلامية.[9]

2.سلطة ضبط السمعي البصري.....بين المهام الموكلة والواقع الاتصالي المعقد:

من خلال الباب الثالث المقرر في قانون السمعي البصري الصادر بتاريخ 23 مارس 2014 والذي يقنن وينظم المجال الاتصالي الفضائي، سعى المشرع الجزائري إلى تخصيص فصل كامل لتوضيح سلطة ضبط السمعي البصري والمهام الموكل إليها ويمكن تفصيل ذلك على الشكل التالي:

ورد الفصل الأول من الباب الثالث "مهام وصلاحيات سلطة ضبط السمعي البصري" ما يلي:

أ. تضم المادة 54 جملة المهام الموكل إلى سلطة ضبط السمعي البصري والمتمثلة في السهر على حرية ممارسة النشاط السمعي البصري ضمن الشروط المحددة آنفا، السهر على عدم التحيز أو الانحياز نحو شخص أو حزب أو تيار قد يفضي إلى التطرف- حماية الموضوعية والشفافية- حماية التراث واللغة الوطنية – السهر على احترام السيادة الوطنية- السهر على حماية الطفل والبرامج المقدمة له.

ب. تضم المادة 55 تشمل الصلاحيات الممنوحة لسلطة ضبط السمعي البصري وتشمل هذه الصلاحيات أنها تتكفل بطلبات وتراخيص إنشاء قنوات لخدمات الاتصالات الفضائية- تخصص الترددات الموضوعة تحت تصرفها من طرف الهيئة العمومية المكلفة بالبث العمومي من أجل إنشاء خدمات الاتصال السمعي البصري- تطبيق القواعد المتعلقة بشروط الإنتاج والبرمجة- تطبيق كيفيات بث البرامج المخصصة للتشكيلات السياسية- تحديد شروط الإشهار- التحكيم في مجال النزاعات الحاصلة أو المتوقعة- المراقبة والتعقب لأي محتوى غير لائق...

ت. تضم المادة 56 مهام سلطة ضبط السمعي البصري وتتعدى إلى محتويات مواقع الإنترنت، و يشمل الفصل الثالث كيفية تشكيل سلطة ضبط السمعي البصري ويشمل ما يلي:

- المادة 57 تشمل من هم الأعضاء لجنة سلطة الضبط-
- المادة 58 تنوه إلى ممارسة اللجنة مهامها بكل استقلالية.
- المادة 59 – المادة 74 تحدد ما هو متعلق بالأعضاء ومدة العهدة في حالة الاستقالة...الخ
- المادة 75 –المادة 88 تحدد كل ما تقوم به اللجنة من تقديم للتقارير السنوية وكيفيات المراقبة وتطبيق الإجراءات...

ومع انقسام القنوات الخاصة الجزائرية بين التي تبث من الخارج وبين التي تبث من الداخل-بين القنوات واضحة الملكية من عدمها- قنوات خطها الافتتاحي بين الموجه والمستقل والمختلط تبقى مهام سلطة ضبط السمعي البصري من المهام الصعبة على كل القنوات الاتصالية الفضائية.

2. الوضع العام للخدمة العمومية عبر الفضائيات الخاصة والمستقلة في الجزائر:

قبل الولوج في حقيقة الخدمة العمومية فإن المتتبع للشأن الاتصالي في الجزائر عموما، يلاحظ أن الواقع الجديد للبث الفضائي يتجلى في القفزة الكمية والنوعية التي سجلت في السنوات الأخيرة ومن مظاهرها ما أبرزه تقرير أطلق عام 2013 في أغلب المواقع الإلكترونية الجزائرية حيث ارتفع عدد القنوات الجزائرية في حدود 40 قناة مع بداية عام 2015، إلا أن التجربة الفضائية الجزائرية عموما تعتبر تجربة مبكرة بحيث انطلقت رسميا قناة canal Algérie عام 1996 تلتها قناة A3 عام 2001 وهي قنوات عامة حكومية تابعة في عملها إلى المؤسسة الوطنية للتلفزيون كما تمكنت نفس الشبكة في حدود 2009 إلى إنشاء القنوات ذات النمط الواحد في العمل وهي قناة القرآن الكريم، وقناة الأمازيغية [10] لتنطلق تجربة الفضائيات المستقلة في حدود نهاية 2011 مع قناة الشروق التابعة رسميا لمؤسسة النشر الشروق والتي بدأت انطلاقتها عام 1998 مع جريدة الشروق الأسبوعي وخاضت تجربة كبيرة جدا في مجال الإعلام المكتوب، تلتها قناة النهار في بداية 2012 ليرتفع المشهد الفضائي العام انطلاقات عديدة في غضون 3 سنوات، ومن خلال قانون الإعلام السمعي البصري الذي صدر في 23 مارس 2014 والذي ينظم للقطاع السمعي البصري في الجزائر، تحددت نوعا ما النقاط الصريحة والواضحة في الممارسة الإعلامية الفضائية، ومع صدور قانون الحصول على الاعتماد من طرف سلطة الضبط أصبح من الصعب التمييز بين قناة جزائرية من عدمها نظرا لتشعب مصادر المعلومات وعدم دقتها فيما

يخص من حصل على الاعتماد من دونه ملاك القنوات-مصدر التمويل والخط الافتتاحي، ويوضح الجدول التالي أهم القنوات الفضائية الخاصة والمستقلة:

جدول رقم (1) يوضح أهم القنوات الفضائية الخاصة الجزائرية من حيث النوع والتبعية:

اسم القناة	نوعها و نمط عملها	التبعية التمويلية
قناة الشروق	إخبارية وطنية اجتماعية	المجمع الإعلامي الشروق
قناة النهار	إخبارية وطنية اجتماعية	المؤسسة الإعلامية النهار
قناة نوميديا نيوز	سياسية إخبارية	غير واضحة
قناة الخبر	إخبارية توقفت لالتزامات حقوق البث	مجمع الخبر للنشر
قناةshop دزاير	تجارية إعلانية خدماتية	GROUP MEDIA TEMPS NOUVEAU
قناة	إخبارية سياسية وطنية ودولية	الحركة الوطنية المستقلة بالمهجر
قناةindex	عامة محلية خاصة بالشرق الجزائري	-
قناة الجزائرية	عامة وطنية	-
قناة الهوقار	ثقافية تقدم السياق القافي العام	-
قناة الأجواء	تجريبية خاصة بالغرب الجزائري	-
قناة الوطن	إخبارية تم إغلاقها من طرف سلطة الضبط	مجمع صحيفة الوطن
قناة دزاير	عامة	GROUP MEDIA TEMPS NOUVEAU
قناةshop دزاير	تجارية خدماتية	GROUP MEDIA TEMPS NOUVEAU
قناة جرجرة	تجريبية	

المصدر: المواقع الالكترونية للقنوات وموقع الويكيبيديا

تعليق: يبين الجدول أعلاه أهم القنوات الجزائرية التي خاضت التجربة الفضائية بالإضافة إلى بعض القنوات التي لا تزال في بثها التجريبي وهي خدمية إعلانية، ومما هو ملاحظ بأن أهم القنوات تنصب في 3 أنواع أساسية هي:

❖ **قنوات إخبارية:** وتهتم بالمناخ السياسي في الجزائر ومدى ولوج التجربة الديمقراطية الجزائرية في الساحة العالمية وذلك في محاولة إلى تشكيل وعي سياسي غير نمطي كما تعودت الوسائل العمومية في تشكيله وهي قناة نوميديا نيوز، العصر، النهار والشروق.

❖ **قنوات عامة:** وتهتم ببث البرامج المنوعة بين الأخبار والمسلسلات وبرامج الأطفال والبرامج الحوارية، أهم هذه الفضائيات قناة الجزائرية.

❖ **قنوات إعلانية:** لقد ظهر هذا النوع من القنوات مؤخرا والتي تعني بتقديم إشهارات المواد الطبية والشبه صيدلانية، مواقع المؤسسات وخدماتها، إعلانات اجتماعية كطلبات العمل وطلب الإعانات.....الخ أهمها قناة دزاير shop قناة dzair24 .

1.6. الخدمة العمومية عبر الفضائيات الجزائرية العمومية: اتخذت الدولة الجزائرية سياسات عامة طبقت حتى على مجال وسائل الإعلام العمومية منها والتي يطلق عليها اسم سياسات الاتصال العمومي وتهدف أساسا إلى:

- تحقيق العدالة الاجتماعية وتقسيم الثروات بين أفراد الشعب.
- تحقيق التنمية الاجتماعية والمستدامة للمناطق الحضرية وشبه الحضرية.
- الربط بين السلطة الحاكمة والشعب .
- تقديم الخدمات العامة للمواطنين عن طريق المؤسسات العامة مثل البريد والمواصلات، سونلغاز، ومحاولة تجنيد وسائل الإعلام لتحقيق الخدمة العمومية عبر برامجها المختلفة.
- ولقد اعتمدت السلطة الجزائرية على القنوات الفضائية لتحقيق هذه الأهداف ومنه التلفزيون الجزائري و قناتي الجزائرية الثانية والثالثة حيث سعت سياساتها الاتصالية على بناء قاعدة مجتمعية مبنية على ربط النظام بالشعب ومن جانب في محاولة منها إلى تحسين صورة الحكومات لدى المواطنين ولعل أهم الأمور التي ساندت فيها القنوات الجمهور الجزائري هي:
- حملات التوعية الأمنية التي تبناها التلفزيون الجزائري ضد الجماعات المسلحة إيقاظ حس الوعي بالخطر لدى المواطن.
- الربط بين مؤسسات الدولة المواطن عن طريق الإعلانات الإدارية مثل إعلانات وزارة الدفاع الخاصة بالتجنيد في صفوف الجيش.

- حملات التوعية الصحية والتطعيم، حملات التحسيس ضد الأمراض المعدية، وبناء ثقافة صحية لدى المواطن والمرأة الماكثة بالبيت.
- توسيع دائرة التضامن بين أفراد الشعب عن طريق حملات التبرع بالدم والمساعدات المالية والإعانات.....الخ. وتتخذ المؤسسات الإعلامية العمومية في الجزائر سياسات اتصال عمومي ثابتة ونمطية يعود السبب في ذلك إلى جملة من العوامل يبينها الجدول التالي:

- جدول رقم (2) يبين العوامل المؤثرة في السياسات الإعلامية للقنوات الفضائية الجزائرية.

العوامل المؤثرة	النسبة
الملكية العمومية للوسائل	٪25
التبعية المالية الدائمة	٪26
المسؤولية الاجتماعية المنتهجة لدى القائمين بالاتصال	٪23
تبني سياسة التنمية منذ الاستقلال	٪19
اعتماد مؤسسات الدولة على الوسائل الإعلام لربطها بالشعب	٪7
المجموع	٪100

المصدر: مقابلة مع رجال إعلام من قطاعي السمعي البصري والمكتوب

تعليق: ومن الجدول أعلاه يتبن بأن السياسات الاتصالية المنتهجة من طرف المؤسسات الإعلامية العمومية تتميز بالنمطية والثبات لتحكم عامل الملكية العمومية فيها والتبعية المالية بنسبة 61٪ وانتهاج سياسات التنمية منذ استقلال البلاد، وهذا ما تحدث عنه هابرماس في توضيح مفهوم الاتصال العمومي أين أصبحت وسائل الإعلام أدوات لتأمين الولاء السياسي وإغراء الجمهور وحلبة خاضعة للسلطة عن طريق التحكم فيها بتبعيتها المالية المستمرة.[11]

2.6. الخدمة العمومية عبر الفضائيات الخاصة والمستقلة: تستهدف القنوات الفضائية في ما تقدمه جانبا مميزا من المضامين ألا وهي المضامين التي تقدم الخدمات العمومية للمواطنين إلا أنها لا تعتمد سياسات اتصال موحدة لجملة من العوامل التي تتحكم في الأساس في المناخ الاتصالي العام، ويمكن توضيح هذه العوامل في :

- ✓ الملكية الخاصة والهدف التجاري الواضح لدى بعض القنوات مثل قناة dzair24 .

- ✓ طغيان المادة الإخبارية على الخط البرنامجي لبعض القنوات مثل نوميديا نيوز.
- ✓ حداثة التجربة الفضائية لبعض القنوات مثل قناة الجزائرية و الهوقار.
- ✓ الإيديولوجيات الإعلامية التي تتبناها بعض القنوات والتي أساسها المعارضة السياسية وبالتالي لا تكون بناء سياسة اتصال عمومي هادفة من أولوياتها.

3.6. أهم أشكال سياسات الاتصال العمومي المعتمدة من طرف القنوات الخاصة والعمومية: تعتمد عادة وسائل الإعلام سياسات اتصال عمومي بحسب الخدمة العمومية المقدمة وبحسب هدف كل قناة وتتمثل عادة هذه السياسات في:

- **سياسات طويلة:** وهي التخطيط المتبع في تمرير الرسالة الاتصالية العمومية للمواطن لفترة طويلة ومستمرة لا تتغير بتغير المسؤولين ولا القانون.منها ما تقدمه القنوات من حملات التوعية المرورية،التوعية الصحية،الإعلانات الإدارية لوزارة البريد أو الدفاع أو إعلانات المهرجانات والمعارض....الخ.
- **سياسات قصيرة المدى:** وهي التي تنتهجها لفترة قصيرة خاصة في مناسبات هامة مثل الانتخابات والتي تدخل أساسا في إطار التسويق الانتخابي.
- **سياسات متعلقة بالأزمات.**
- **سياسات دائمة:** وهي التي تنتهجها المؤسسات في إطار المسؤولية الاجتماعية لوسائل الإعلام حيث تعد من الوسائل التي يعتمد عليها المجتمع في تحقيق الاستقرار والاتزان، وتعتبر خدمة المواطن من مبادئ السياسات والتي تدخل في إطار التنمية والتطوير من نوعية الخدمات ولتفسير فكرة اعتماد النظام الاجتماعي على وسائل الإعلام نوجزها في النموذج التالي:

برامج الخدمة العمومية عبر الفضائيات الخاصة وأهم المجالات الخدمة العمومية المقدمة:
نظرا لحداثة التجربة الفضائية الخاصة والمستقلة في الجزائر لا تزال هذه القنوات تعمل بحذر نظرا لصعوبة فكرة الاستمرارية في وجود: المنافسة الشرسة بين الفضائيات-الصراعات بين الإيديولوجيات الإعلامية المتبعة –الاحتكار والتقليد.[12]

كما ساهمت الميديا الجديدة في استقطاب الخدمة العمومية وظهور إعلام المواطن حيث أثبتت فعاليته في الآونة الأخيرة أين تراجع دور قنوات الاتصال المعروفة مع وجود البدائل الإلكترونية، وفي عموم الأمر اتخذت الخدمة العمومية في القنوات الفضائية الخاصة عدة أشكال تتمثل في:

- ✓ **شريط الإعلانات:** وهو أهم الخدمات المقدمة عبر أغلبية هذه القنوات ويعود ذلك لخصائصه المعروفة في :التكرار،سهل التصميم ولا يتطلب إمكانات كبيرة.
- ✓ **إعلانات النص المتحرك:** وهي من أحسن الطرق الفعالة في تقديم الخدمة التي تكثر في رسالتها النصية الشروط، الشروحات والتفاصيل والمتطلبات...الخ ومنها إعلانات وزارة الدفاع، إعلانات صندوق الزكاة، إعلانات سونلغاز....الخ.
- ✓ **الحصص:** وتعتمد عليه القنوات العمومية وبعض القنوات الخاصة.
- ✓ **النشرة الإخبارية:** تتخذ هذا الشكل التقليدي المعروف ومن ذلك توجيه المواطنين في بعض القضايا عن طريق خبر مذاع عبر النشرة الإخبارية.
- ✓ **إعلانات اجتماعية:** وهي من أحسن الوسائل التي تقدم الخدمة العمومية وتحقق الأثر وذلك لقيام الرسالة الإعلانية الشفوية والمرئية على الإقناع أكثر.

4.6. علاقة الفضائيات الخاصة بسلطة الضبط السمعي البصري:

أكد رئيس سلطة ضبط السمعي البصري ميلود شرفي أن قضية الرقابة و التضييق غير واردان أساسا في دفتر مهام هذه الهيئة و أن هذه الأخيرة وجدت بهدف تطبيق القانون بما يضمن حق المواطن في إعلام نزيه وخلق فضاء تتعد فيه الآراء و يقوم على الاحترافية والخدمة العمومية و تقدم فيه المصلحة العليا للوطن مهما اختلفت التوجهات، و ذكر رئيس لجنة ضبط السمعي البصري أنه ليس من مهام سلطة ضبط السمعي البصري المراقبة، وإنما التنبيه في حال تجاوزات في حق رموز الدولة و الإساءة و القذف و التجريح و المساس بأمن الدولة، و فيما تعلق بالقنوات التلفزيونية الجزائرية الحالية، فهي تسير وفقا لقوانين أجنبية من خارج الوطن، و أن قانون السمعي البصري جاء ليكيفها وفق التنظيمات السارية و وفق القانون الجزائري.

و من مهام سلطة الضبط أكد المتحدث باسمها أن سلطة ضبط السمعي البصري استضافت مسؤولي هذه القنوات المرخصة لتوضيح عدد من الأمور، خاصة فيما تعلق بالتطرف والعنف في الخطاب الديني نظرا للفتنة التي يخلقها، خاصة وأن هناك ملاحظات جد سلبية في محتوى البث السلبي الذي طغى على برامج بعض القنوات الذي يسيء إلى صورة الجزائر داخليا وخارجيا مؤكدا على ضرورة تحقيق توازن في البرامج والأخبار والأمور التي تمس المواطن مباشرة[13].

3. أهم تجارب الفضائيات الناجحة في الخدمة العمومية و أهم المعيقات والصعوبات التي تحول دون قيام الفضائيات الخاصة الجزائرية بخدمة الاتصال العمومي:

1.7 أهم التجارب الناجحة في الخدمة العمومية: تساهم القنوات الخاصة والمستقلة بنسبة معتبرة من المشاركة في خدمة الاتصال العمومي وذلك في إطار ما يتحمله القائمين على القناة من مسؤولية تجاه المجتمع وتجاه المواطن الجزائري ويمكن رصد الخدمة العمومية في هذه القنوات من خلال قراءة أولية للبرامج المطروحة عبرها وتعتبر قناة النهار من أحسن القنوات التي تتبنى سياسة اتصال عمومية الهدف منها هو تقديم الخدمة العمومية للمواطن وفي إطار تفعيل مشاركته السياسية وربطه بالمؤسسات العمومية الأخرى وتحقيق التنمية والصلح الاجتماعي عامة ومن ذلك التجربة الحديثة التي تبنتها قناة "**دزاير shop**" في تقديم شريط الإعلانات وتوجيهه للصالح العام من خلال: تقديم أرقام هواتف المؤسسات العمومية، طلبات العمل، عناوين المؤسسات للتكوين والتربص، مقرات الأطباء والمتخصصين، أهم الإعلانات الإدارية سواء مناقصات أو بيع أو عقارات...، ونفس الشيء في السياسة المنتهجة من طرف قناة **dzair24** في تقديم خدمات إعلانية أساسها إبقاء المواطن قريب من المؤسسات التي تخدمه.

وفي عموم التجارب الميدانية في الخدمة العمومية قطعت **قناة النهار** شوطا كبيرا في برامجها التي جعلتها تستحوذ على جمهور قوي ودائم في فترة لا تتجاوز سنتين، ومن أهم ما تقدمه النهار في شبكتها البرنامجية هي الحصص التي تقدم الواقع الراهن للعديد من القضايا المطروحة بهدف إشراك المواطن في بناء واقعه وتقدم قناة **index** الهموم المتعلقة بالمواطنين في ولايات الشرق وولاية قسنطينة بالتحديد بالرغم من عدم وضوح ملكية القناة إلى حد الآن، كما تسعى قناة الشروق لفتح المجال للخدمة العمومية عبر الحصص المبرمجة

2.7 **المعيقات والصعوبات التي تحول دون قيام الفضائيات الخاصة الجزائرية بخدمة الاتصال العمومي:** تتواجه الخدمة العمومية عبر القنوات الفضائية المستقلة والخاصة مع العديد من المشاكل والمعيقات التي تجعل من هذا النشاط لا يزال محتشما بالرغم من بعض الطفرات التي لا تزال تتحدى ومن هذه المعيقات ما هو قانوني سياسي ومنها ما هو تجاري ومنها ما هو تقني ونوجزها فيما يلي على الشكل التالي:

- **المعيقات المالية:** وهي أهم ما يواجه الخدمة العمومية عبر الفضائيات الخاصة والتي تخضع في تسيير سياساتها الإعلامية وفق متطلبات المالكين أين تهدف عادة القنوات إلى كسب المعلنين فتتوجه إلى تمرير الرسالة الاشهارية التجارية على حساب تمرير الرسالة الإعلامية

الخدمية العمومية ويظهر ذلك في:عدد تكرار الإعلان على حساب الآخر-أوقات ذروة المشاهدة توجه للإعلان التجاري-مدة البث حيث لا يستغرق الإعلان العمومي المدة الكافية.

- **المعيقات السياسية**: تتداخل السياسة مع الإيديولوجيات الإعلامية وبالتالي تتوجه التيارات السياسية عموما نحو الإعلام المستقل أو الخاص لتمرير سياساتها وأفكارها في إطار الدعاية السياسية للأحزاب أو التيارات أو المعارضين للحكم عموما ولهذا فإن المضامين الإعلامية للعديد من قنوات الأخبار تعطي الأولوية للبرامج السياسية والمضامين الإخبارية والحصص التحليلية للقضايا السياسية في محاولات لتشكيل رأي عام وبالتالي لا تأخذ الخدمة العمومية مكانها بين هذه البرامج وتنتهج قناتي المغاربية والعصر هذا النهج لإتباعها سياسة المعارضة للنظام الحالي الحاكم.
- **المعيقات التقنية**: وهي من أهم ما يواجه التجربة الفضائية الجزائرية ألا وهو الضعف التقني في إعداد الرسائل الإعلامية التي تقدم فعالية وتأثير للخدمة العمومية المقدمة.ويظهر ذلك في الإعلانات والحصص أين تفتقد للكفاءة التقنية .
- **المعيقات القانونية**: لا يزال الفراغ القانوني في التشريعات الإعلامية الجزائرية، فلم يغير قانون السمعي البصري الشيء الكثير المتوقع منه خاصة مع وجود الفراغ ونقص التخصيص.
- **المعيقات الإدارية**: لا يبدو المشهد الإعلامي الفضائي الخاص مشهدا منظما كفاية وذلك لعد اتضاح تنظيماتها الإدارية أو سياساتها الإعلامية المنتهجة بحيث ظهرت قناة النهار لأول مرة كقناة إخبارية لتتحول بعدها لمجرد قناة تتخذ الصبغة الاجتماعية المحلية وتتوجه في شهر رمضان إلى برامج الترفيه والتسلية دون مراعاة خصوصية القناة الإخبارية ومن جانب آخر تتوقف قناة **دزاير 24** عن البث ولا تظهر سياساتها المنتهجة كقناة دعائية تخلط بين المادة الترفيهية والمادة الجادة-القرآن والموسيقى-

4. النتائج العامة للبحث وآفاق الدراسة:

تعتبر الخدمة العمومية عبر القنوات الخاصة الجزائرية تجربة ضعيفة بالمقارنة مع التطور الواضح في تقديم الخدمات الإخبارية والتجارية إلا أنها ساهمت ولا تزال تساهم في تحسين الاتصال العمومي في الجزائر عامة ومن أهم ما يمكن أن نطرحه كبدائل للتوصل إلى سياسات إلى تحسين الوضع لابد من:

- ✓ إعادة التخطيط في السياسات الإعلامية المنتهجة وتقديم خط عمل واضح للقنوات.
- ✓ وجوب إعادة النظر في القوانين المنظمة للعمل الإعلامي في الجزائر والتي أصبحت لا تتماشى مع معطيات الحاضر.
- ✓ توسيع دائرة الخدمة العمومية وعدم اقتصارها على مجرد إعلانات مكتوبة لا تستقطب المتلقي ولا تلفت انتباهه
- ✓ إعادة النظر في الأهداف التجارية الواضحة ووجوب النظر في التسويق الاجتماعي قبل التسويق التجاري لأن المستهلك هو نفسه المواطن، في محاولة من القنوات لتحسين صورتها لدى الجمهور المتلقي.
- ✓ وجوب إتباع استراتيجيات اتصال واضحة وذات هدف مع التطوير فيها في كل مرحلة.

5.قائمة المراجع:

[1] قانون السمعي البصري، الجريدة الرسمية ليوم 23 مارس 2014.

[2] بشير العلاق،حميد الطائي: ***تسويق الخدمات***،ط1،دار العقل،الأردن،1999،ص36.

[3] رحيمة عيساني: ***مدخل إلى الإعلام والاتصال***، مطبوعات الكتاب والحكمة، الجزائر، 2007، ص 161.

[4] محمد جاد أحمد: ***الإعلام الفضائي وآثاره التربوية***، ط1، دار العلم والإيمان، مصر، 2008، ص 19.

[5] هناء السيد: ***الفضائيات وقادة الرأي***، ط1، العربي للنشر، مصر، 2005، ص 37.

[6] المنصف العياري ومحمد عبد الكافي: ***القنوات التلفزيونية العربية المتخصصة***،مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية،تونس،2006،ص11.

[7] الصادق الحمامي: ***الميديا الجديدة والمجال العمومي***،مجلة اتحاد إذاعات الدول العربية،د س ن،ص15.

[8] المنصف العياري:***المعالجة الخبرية التلفزيونية العربية بين المتطلبات المهنية والتوجهات السياسية***:مجلة اتحاد الدول العربية،عدد 56، تونس،2006،ص14.

[9] محمود بن سعود البشر: ***ايديولوجيا الإعلام***، دار غيناء للنشر،الرياض،1429هجري،ص15.

[10] ***الموقع الرسمي للمؤسسة الوطنية للتلفزيون.***

[11] الصادق الحمامي:الميديا الجديدة والمجال العمومي:مرجع سابق،ص16.

[12] عبد الباسط سلمان: ***عولمة القنوات الفضائية***، ط1، الدار الثقافية للنشر، القاهرة، 2005، ص 55.

[13] من الموقع الإلكتروني: http://www.radioalgerie.dz/news/ar/tags تاريخ التصفح 28 أكتوبر 2015